

دور المؤسسات التربوية في عملية الضبط الاجتماعي

عائشة فتحي عبدالعزیز احمد زهران.

الملخص :

تتعلق بالتحديد على دور المؤسسات التربوية في عملية الضبط الاجتماعي من حيث مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي: ما دور المؤسسات التربوية في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي؟ ، كما تعرض البحث لعدة أهداف من حيث (التعرف على مفهوم الضبط الاجتماعي وية وأهميته ومعوقات تلك المؤسسات في عملية الضبط الاجتماعي ودور تلك المؤسسات التربوية في عملية الضبط الاجتماعي).

كما تناول البحث أهميته ومنهجه وهو المنهج الوصفي ، ومصطلحاته وهي (الدور والضبط الاجتماعي والمؤسسات التربوية)، وتناول البحث بعض الدراسات السابقة كدراسة "أمل حرات" ودراسة "إيهاب محمود".
ضام الإطار النظري للبحث من خلال معرفة أهمية الضبط الاجتماعي وأهدافه وأنواعه واتجاهه ووسائله وميكانيزماته ونظريات روية المسؤولة عنه كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام والجهاز القضائي والأمنى والرياضة، ودور تلك المؤسسات.

Abstract

The paper identified the role of educational institutions in social control through the problem of the study by asking the following question : What is the role of the educational institutions in achieving social control ??? The paper deals with several objectives such as (identifying the concept of social control , the educational institutions , their importance , obstacles encountered by such the educational institutions , and the role of educational institutions in social control)

The paper also deals with its significance and approach which is the descriptive approach , as well as its terms (i.e the role , social control and educational institutions) . The paper has reviewed some of previous studies such as the study conducted by "Amal Hrat" and the study conducted by "Ehab Mahmoud" .

The paper includes a theoretical framework dealing with importance , objectives , types attitude , methods , mechanisms and theories of social control . the theoretical framework also deals with the educational institutions involved in the process of social control such as family , school , peer group , mass media , judicial and security authorities , and sports organization , as well as the role of these institutions.

هناك وازع (أى ضبط اجتماعي) يحافظ على كيانه ، ويلجأ إليه إذا ما حدث أى اضطراب يهدد سلامة هذا المجتمع ، ولا يتم هذا الضبط إلا من خلال مؤسسات تربوية تقوم عليه (عبد الرحمن بن خلدون : ٢٠٠٥ م ، ١١١).

والمؤسسات الاجتماعية التربوية هي هيئات شكلت لتعبر عن إرادة المجتمع أو الجماعات التي نشأت فيه لمقابلة حاجاتها، فالمؤسسة الاجتماعية تمثل جهود الأفراد والجماعات المنظمة لمقابلة حاجات الإنسان سواء أكانت هذه الحاجات مادية أم معنوية، والتي تظهر نتيجة للظروف والعوامل الاجتماعية الموجودة في البيئة، وفي إطار الحضارة الإسلامية أنشئت مؤسسات للرعاية عن طريق الوقف لأغراض الرعاية التعليمية والاجتماعية والصحية وأنشئت الجوامع والمدارس والمستشفيات والملاجئ لإغاثة

مقدمة:

لقد نال موضوع " الضبط الاجتماعي" عناية الكثير من علماء الاجتماع منذ أن ذكر "هربرت سبنسر Herbert Spenser" هذا المصطلح في كتابه (مبادئ علم الاجتماع) في معرض شرح نظريته عن الحكومة الطبقية التي اعتبرها أقدم شكل للحكومة . ومع ذلك فقد أكد سبنسر على أهمية السنم الطبقية والدينية كوسائل للضبط الاجتماعي ؛ لأنها- في نظره - منظمه للسلوك البشرى عن طريق الكف من ناحيه والتوجيه من ناحيه أخرى (حسن الساعاتى : ١٩٦٨ م ، ٥).

وفي مقدمة من أكدوا على أهمية وضرورة الضبط الاجتماعي ، عالم الاجتماع " ابن خلدون " فقد أشار إلى أن العمران البشرى لا بد له من سياسه ينظم بها أمره ، وأن المجتمع لا يكون صالحا إلا إذا كان

الإجتماعية كالإعلام والتعليم أو على الأقل مبعض المدارس والجامعات، وبالتالي تحجيم الرؤى التربوية، وفوق كل شيء تحديد رؤية الأهداف التربوية، إذ تصبح الأهداف الإنسانية والثقافية والإجتماعية للتعليم على وجه الخصوص ثانوية بالنسبة للمعايير ذات الطابع الإقتصادي ..

ومثل هذه التحولات إضافة إلى انفجار ثورة الاعلام والمعلومات والتدفق الحر للأخبار والمعلومات والصور والرموز عبر الحدود، سيؤدي إلى إضعاف بعض الأدوار التي كانت تقوم بها المؤسسات التربوية في عملية الضبط الاجتماعي (جريدة الجزيرة : العدد ١٠٣٥٤ ، ١-٢) .

وبالرغم من تعدد المؤسسات التربوية المسؤولة عن الضبط الاجتماعي ، إلا أن الأسرة كانت ولا تزال أقوى مؤسسه اجتماعيه تؤثر في كل مكتسبات الإنسان المادية والمعنوية ، فالأسرة هي المؤسسة الأولى في حياة الإنسان ، وهي المؤسسة المستمرة معه استمرار حياته ، بطريقه مباشره أو غير مباشره ، إلى أن يشكل أسره جديده خاصه.

مشكلة البحث :

أدى إتساع آفاق العولمه وحدودها والتعدد الذي تتسم به الحياه المعاصره إلى وجود مشكلات في الضبط الإجتماعي داخل المؤسسات التربوية ، كالإنحراف الأخلاقي والظواهر السلوكية المنحرفة كما أدى ذلك الإتساع والتغير في المجتمع إلى وجود صراع وخلل في الضبط داخل تلك المؤسسات .

وكما أظهرت بعض الدراسات السابقه أنه يوجد اختلاف في عمليات الضبط الإجتماعي داخل الأسرة ، وأنه توجد عوامل تؤثر على الضبط الإجتماعي في الأسره كوسائل الإعلام والمجتمع الخارجى كالمدرسه ، كما أوضحت الدراسات أنه توجد بعض المشكلات التي تؤدى لإضعاف الترابط بين أفراد الأسره، ووجود الخلل في دور الأسرة يؤثر على باقى المؤسسات الأخرى كالمدرسة ودور العباده.

المحتاجين ، ويمكن القول أن الإسلام جعل منظّمته الأولى المسجد الجامع ، كما أن الأسرة من أهم المؤسسات التي تقوم بعملية الضبط الاجتماعي ؛ حيث أنها النواة الأولى لعملية التنشئة الاجتماعية والتي تتولى تنشئة أطفالها أو أفرادها في مراحلهم العمرية المختلفة فهذا لا يعني أنها المؤسسة الوحيدة التي تتولى عملية التنشئة الاجتماعية فهذه العملية تتم من خلال عدة مؤسسات كالأسرة والمدرسة والرفاق والمسجد ووسائل الإعلام، وبالتالي فهي العملية التي يتم من خلالها تعليم وتدريب الفرد لأداء الأدوار المنوطة به اجتماعياً واقتصادياً وإنتاجياً على مستوى الأسرة والمجتمع.

وإذا كانت الأسرة ليست هي المؤسسة التربوية المسؤولة عن الضبط الاجتماعي إذ أصبح هناك العديد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تشارك في هذه العملية إلا أنها تظل الأكثر أهمية وتأثيراً خاصة في سنوات الطفولة، ولا شك أن دور الأسرة في الضبط الاجتماعي اكتسب أهمية مضاعفة بالنظر إلى عمليات التغير الاجتماعي المتسارع التي شهدتها وما تزال الأقطار العربية، ثم ما تطرحه العولمة على الأمة العربية من فرص وتحديات جديدة بالتأمل والدراسة، وبقدر ما كانت عمليات التنمية والتغيير الاجتماعي تطرح على الأسرة مشاكل وتحديات تتعلق بتكوينها وتماسكها، ودورها في عملية الضبط بقدر ما كانت هذه المشاكل والتحديات تبرز دور الأسرة العربية، وتؤكد أهمية الأدوار التقليدية التي يجب أن تقوم بها الأسرة العربية.

والواقع أن القضايا والإشكاليات التي تطرحها العولمة على عملية الضبط الاجتماعي داخل المؤسسات التربوية المختلفة لم تلق الاهتمام الكافي من البحث والدراسة، فمن الثابت أن العولمة تسهم في زيادة التباعد والتفاوت الاجتماعي والإقتصادي والتعليمي والمعرفي بين الناس، كما أن الآثار الاقتصادية المصاحبة للعولمة قد تدفع الحكومات في العالم الثالث إلى خصخصة بعض مؤسسات التنشئة

منهج البحث:

ستستخدم الباحثة المنهج الوصفي نظرا لمناسبته لطبيعة وأهداف البحث الحالي والذي يقوم على وصف الظاهرة قيد البحث ويحلل أبعادها والتوصل إلى استدلالات عامة من خلال الرجوع إلى البحوث والدراسات العلمية ومصادر الأدلة التربوية.

مصطلحات البحث:

(١) مفهوم الدور (THE ROLE):-

- "مجموعة من السلوكيات والقواعد التي ترتبط بوضع معين وهو بهذا يقوم به فرد داخل إطار معين . وهو حاله توضع فيها الحقوق والواجبات المرتبطة بمنصب معين في وضع التنفيذ ، وذلك في إطار التفاعل بين مُشكّل الدور وشاغل الدور والفعل الذي يقوم" (ماجده ربيع : ١٩٩٠ ، ١٨_٢٠).

(٢) الضبط الاجتماعي (THE SOCIAL CONTROL):

الضبط الاجتماعي : هو مجموعه من الممارسات ابتدعتها الجماعات الاجتماعية عبر التاريخ والتي تجبر أو تشجع أفراد الجماعه الواحدة علي التوفيق والتماثل والإنسجام (سلوى عبد الحميد : ٢٠٠٢ م، ١٩٣).

- من وجهة نظر المنظومة الاجتماعية:

"مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفرادهِ ويستعين بها على حماية مقوماته والحفاظ على قيمه ومواصفاته ، ويقاوم بها عوامل الانحراف ومظاهر العصيان والتمرد، فينطوي مفهوم الضبط على تقرير العلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها الضبط" (محمد الأخرس : ١٩٩٧ م، ١٩).

وأدى التغيير السريع والمتلاحق فى المجتمع المصرى فى الجوانب الإجتماعيه والإقتصاديّه والسياسيه إلى ضرورة العمل نحو تفعيل دور المؤسسات التربوية فى تحقيق الضبط الإجتماعى للأبناء

ويمكن بلورة مشكلة البحث فى التساؤل التالي:

- ما دور المؤسسات التربوية فى تحقيق عملية الضبط الإجتماعى ؟

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التاليه :

١. التعرف على الإطار المفاهيمى للضبط الإجتماعى والمؤسسات التربوية.
٢. توضيح أهمية المؤسسات التربوية فى عملية الضبط الاجتماعى.
- ٣- التعرف على المعوقات التى يمكن أن تواجهها المؤسسات التربوية فى الضبط الاجتماعى للأبناء.
- ٤- معرفة الدور التى تقوم به المؤسسات التربوية فى عملية الضبط الاجتماعى.

أهمية البحث :

- إن أبناء اليوم هم رجال الغد ومن الممكن أن تعتمد عليهم المجتمعات فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها هدف التربية.
- أن هذا البحث جاء تلبية لبعض الدراسات التي أكدت علي أن الأوضاع في المجتمع العربي بحاجة ماسه إلى المزيد من الدراسات التي تناولت دور المؤسسات التربوية الذي هو أمر أساسي بالنسبة للتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد والذي هو بدوره أهم أسس الضبط الاجتماعي، كدراسة خالد عبد الرحمن السالم (٢٠١٢م).
- أن الأسرة بحاجة إلى من يساندها في تفعيل دورها في عملية الضبط الاجتماعى.

٣) المؤسسات التربوية Educational (Institutions):

هي تلك المعامل الحسنة التي يتلقى فيها النشء مختلف أنواع العلوم والمعارف، بالإضافة لاكتسابه الكثير من القيم والأخلاق والسلوكيات المتعددة (شومان: ١٩٣٩ م، ١١).

الدراسات السابقة:

- دراسة أمال عبدالحميد" الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي" (١٩٩١م):

هدفت إلى الكشف عن المنظومة التي تضبط الفعل الاجتماعي حتى يمثل للقيم والمعايير التي حددها النمط المثالي لكل من الدين والعرف. وطبقت الدراسة في أحد أحياء القاهرة على عدد سكان الحي.

وأسفرت الدراسة على عدة نتائج منها أن الضبط الاجتماعي غير الرسمي موجود في التجمعات الحضرية وأنه توجد فجوة بين ميكانزمات الضبط الاجتماعي المثالي في كل من الدين والعرف والقانون وما يحدث في الواقع.

- دراسة أمل حرات "فعالية بعض مؤسسات التربية اللامدرسية في تثقيف الطفل المصري، دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية" (١٩٩٥م):

هدفت الدراسة إلى إعداد تصور تربوي مقترح يمكن من خلاله إثراء مؤسسات التربية اللامدرسية في تثقيف الطفل المصري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى أن لتثقيف الأطفال أهمية وضرورة تتأتى من أهمية التثقيف نفسه وأن لتثقيف الأطفال مجالات كثيرة.

- دراسة خالد عبد الرحمن " الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين

الإسلامي وعلاقته بتماسكها من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية" (٢٠١٢ م):

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية التربية في تحقيق الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلامي وعلاقته بتماسكها وذلك من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن ، كما استخدمت ٣ أدوات لجمع البيانات وهي الاستبيان والمقابلة والملاحظة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين واقع الضبط غير الرسمي الذي يتم داخل الأسرة والضبط الرسمي الذي تقرره الجهات الرسمية وأن الضبط الاجتماعي الديني في الأسرة السعودية يتميز بقوته ، كما أوضحت الدراسة وجود بعض المشكلات التي تؤدي إلى إضعاف الترابط بين أفراد الأسرة.

- دراسة إيهاب محمود " الدور التربوي للعقوبة في الضبط الاجتماعي، رؤيه إسلاميه" (٢٠١٣ م):

هدفت إلى التعرف على مفهوم العقوبة في الإسلام وأهميتها وأقسامها والتعرف على مفهوم الضبط الاجتماعي ووسائله ومؤسساته وإبراز الدور التربوي الذي تؤديه العقوبة لتحقيق الضبط الاجتماعي. واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي.

وتوصلت الدراسة إلى أن للتنشئة دور هام في تنمية الشخصية الإسلامية متكاملة الجوانب مما يسهم بدوره في ضبط اجتماعي أكثر فاعليه ، وأن مؤسسات الضبط الاجتماعي تواجه العديد من التحديات والمشكلات التي تعوقها عن أدائها لدورها ، وأن الضبط الاجتماعي ضرورة فريده ، وضرورة إجتماعية .

الإطار النظري للبحث:

١) أهمية الضبط الاجتماعي:

إن في مقدمة من أكدوا على أهمية وضرورة الضبط الاجتماعي عالم الاجتماع العربي ابن خلدون فقد أشار إلى أن العمران البشري لا بد له من سياسه

هـ- أهداف نفسيه : ويسعى فيه إلى تحقيق وعدة أهداف من أهمها تحقيق الصحة النفسية للأفراد ، وإذا لم يتحقق هذا الهدف ساد المجتمع جو من الاضطراب والقلق ، فالصحة النفسية للفرد أساس لضبط سلوكه (جباره عطيه : ١٩٩٢ م، ٢٢٩-٢٣٢).

(٣) أنواع الضبط الاجتماعي:

يتكون المجتمع من العديد من الجماعات . وتحاول كل جماعة استخدام وسائل معينه أو ميكانزمات في المجتمعات التقليدية والتعليم والإعلام والرياضة كما هو الحال في المجتمع الخارجي وتمثل في الحكومة والمؤسسات الضمان الاجتماعي . والعلم والصحة كما هو في الحال في المجتمعات الحديثة المركبة.

ويقسم علماء الاجتماع الضبط الاجتماعي إلى نوعين:

- الضبط الداخلي :

وهو ذلك الضبط الذي يتم من خلال المبادئ الاجتماعية التي يشتهر بها الأفراد والجماعات عبر تنشئتهم الاجتماعية في العائلة والمدرسة ووسائل المؤسسات التي تحمل طابعا تعليميا أو طابعا إعلاميا مثل الإذاعة والتلفزيون والتأليف أو عبر المبادئ الاجتماعية التي يفرضها ما يطلق عليه مصطلح الرأي العام في تقاليده وعاداته وأعرافه المختلفة .

- الضبط الخارجي :

ويتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات لتنظيم العلاقة بين الأفراد والجماعات . ويستخدم ذلك النوع من الضبط الاجتماعي سواء كان ذلك في نطاق الوسائل النفسية مثل التحقير والهجر والفصل من العضوية أوفي نطاق الوسائل النادية البدنية مثل الضرب أو السجن الخ ..(سلوى الخطيب : ٢٠٠٢م، ١٦١).

(٤) اتجاه الضبط الاجتماعي :

تتغير مكونات الضبط الاجتماعي مع تغيرات الزمان ، وكذلك مع اختلاف المجتمعات . كما تتغير -

ينظم بها أمره وأن المجتمع لا يكون صالحا إلا إذا كان هناك وازع أي ضبط اجتماعي يحافظ علي كيانه ويلجأ إليه اذا ما حدث أي اضطراب يهدد سلامة هذا المجتمع (محمد أحمد ، محمد محمود : ٢٠٠٦ م ، ٥٣).

ويظهر أثر عملية الضبط الاجتماعي في حفظ النظام الاجتماعي الذي يختلف باختلاف المجتمعات وأحوالها ، كما يتبين أيضا أن القانون والدين من أقوى الضوابط المجتمعية أثرا في المجتمع الحديث (عبد المجيد سيد : ١٩٨٧م ، ٩٣).

(٢) أهداف الضبط الاجتماعي:

أ- أهداف تربوية : وتتمثل في اندماج المعايير الاجتماعية من خلال الضبط الاجتماعي، فإذا وفقت المؤسسات التربوية علي أدائها لعملية الضبط الاجتماعي وفي إكساب أبنائها قيما خلقية صالحة تستطيع بذلك أن تحفظ أبنائها من الوقوع في الانحرافات والمشكلات الاجتماعية.

ب- أهداف ثقافية : تتمثل في تدعيم المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع والمحافظة عليها من الانحرافات ، وهذا التدعيم يجب أن يتم بصفه مستمرة حتى يظل عالقا في أذهان أعضاء المجتمع بحيث يستخدمونه في عمليه التربية وينشئون عليه الجيل والأجيال الجديدة .

ج- أهداف أمنية : وتتمثل في إشاعة جو من الأمن والأمان في كافة أنحاء المجتمع ، ولا يتحقق ذلك إلا بالتوصل إلى السيطرة الاجتماعية لذلك فالضبط الاجتماعي يحفظ الأسرة من التصدع ويوجد علاقه طيبه بين أفرادها ويشيع جوا من الحب والالتزام بين أفرادها.

د- أهداف تنظيميه : وتسعى إلى تبصير الأفراد بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع ، فإذا تحقق هذا الهدف فإنه يقضى على التسبب الذي قد يظهر، ويتحقق الانضباط الفردي الذي يؤدي إلى الانضباط الجمعي.

الكبرى المتصلة بالعمل ، والمالية، والصحة ، والإسكان ، والتعليم ، والمنافع العامة ، والأمن ، والرفاهية ، تحتاج إلى ضوابط إيجابية من خلال القواعد التنفيذية التي تختلف من حيث المصدر والشكل عن القواعد والمعايير المنبثقة عن ثقافته التقليدية.

▪ الضبط الاجتماعي السلبي :

تتحكم طبيعته ومداه في طبيعة الانحراف بصوره واضحه ، فكثير من صور الانحراف السائدة في المجتمع بوجه عام ، وداخل تنظيماته الرسمية بوجه خاص . تمثل ردود أفعال تجاه الضوابط الاجتماعية القائمة وغير الملائمة ، والواقع أن المجتمع يقوم بسن مجموعة الضوابط من أجل تحقيق النظام العام داخله، والوصول إلى حالة من الأمن، من خلال وسائل وسبل محدده ومعروفه .

(٦) ميكانيزمات الضبط الاجتماعي :

إن موضوع الضبط هام لتقاضي فشل المجتمعات، وتوجد ثلاثة نماذج للجزاءات (فيزيقي واقتصادي واجتماعي نفسي)، وتختلف وسائل كل جزء من هذه الجزاءات مع أن أكثرها جذبا للجماعة تلك التي يكون فيها الفرد متأثرا بالضغط من الجماعة وأن طبيعة الجماعة إنما تحتوي وسائل الضبط الاجتماعي.

وعندما تكون الجماعات الإنسانية جماعات ثقافية ومنظمة لمعاييرها أو لمستويات السلوك فيها فإنما تظهر الضغط وتسلطه علي من ينحرف وتختلف مستويات الانحراف باختلاف معايير المجتمعات المتنوعة ومن ناحيه أخري فإن الوجود أو عدمه يعتبر أزمة في حد ذاته مثله في ذلك للمجتمع وللأفراد علي حد سواء (نويل تايمز : ٢٠٠٠ م، ١٧٥).

(٧) نظريات الضبط الاجتماعي:

الاتجاهات الكلاسيكية:

يعد كل من المنظور البنائي الوظيفي والمنظور الصراعى من أبرز المنظورات المشكلة للاتجاه الكلاسيكي في دراسة قضية الضبط الاجتماعي .

أيضا - تبعا لتغير مستويات القوانين والمستويات الأخلاقية السائدة في المجتمع بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوازن في البناء الاجتماعي . ولذلك فثمة تنظيم دائم ومستمر لأدوات الضبط في المجتمع حتى يرفع من قيمة تلك الأدوات . وتحاول كل من الأوامر الأخلاقية أو القوانين - التي تعتبر ضمن أدوات الضبط - تحقيق هذه الغاية . كما يعد صراع الأفراد بمثابة اختبار للقوانين وقدرتها في حكمهم عليها وامتثالهم لها . وكذلك يلعب الشعور الجمعي دوره الكبير في إبراز أهمية القانون .

إن الضبط الذي يعطى الحق بقيمه اجتماعيه معينه، إنما يمثل كل أفعال المجتمع من ضغط وسيطرة وقهر، وعلى الطرف النقيض فلا يشعر الأفراد بهذا الضبط لأنه مرن وليس جامد عن طريق إمكانية تغيير أدواته وفق الزمان والمكان - ورغم كل هذا نجد أفراد المجتمع منقسمون من حيث الإيمان به والاعتقاد فيه، إلى مجموعات ، يحبذ البعض ويثق فيه الآخرون أكثر من ثقتهم بأنفسهم ، وهؤلاء يمثلون الغالبية، إذ يكفل لهم الضبط الاجتماعي - من وجهة نظرهم - حقوقهم ويساعدهم على التمتع بحرياتهم (Edger F,1959, 6-20).

(٥) وسائل (آليات الضبط الاجتماعي)، وعلاقته بالانحراف كما صنفته ساميه محمد (٢٠٠٠ م، ١٦٥ - ٣٤٦):

▪ الضبط الاجتماعي الإيجابي :

إن علاقة الضبط الاجتماعي بالانحراف ليس من اليسير تحديدها في صورته منطقيه ومتسقه ، وإنما يمكن الإشارة إليها من بعيد ، بواسطة تطبيق مخطط القيم والتهديدات فهناك قيم استراتيجيه يعمل الضبط الاجتماعي الإيجابي على تحقيقها ، وكذلك توجد مجموعة وسائل بديله وظيفيه موصله إليها ، ومن ثم ، فإن الانحراف عن هذه القيم هو الذي يستلزم تدخل هذا النوع من الضوابط ، أما الإنحراف عن وسيله من الوسائل ، فقد يكون موضع تسامح نظرا لوجود وسائل أخرى بديله وممكنه .. ولذلك فإن مجالات الفعل

1- المنظور البنائي الوظيفي :

يذهب أنصار المنظور البنائي الوظيفي الي أن المجتمع - كبناء كلي - يتكون من مجموعه من الأجزاء المترابطه وان كل جزء له وظيفه او دور يؤديه للمحافظة علي استمراريه المجتمع وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الاساسيه للمجتمع وان هناك آليات وظيفتها الأساسية تحقيق التساند الوظيفي داخل المجتمع باعتباره نسقا ويعد الإجماع القيمي مصدرا أساسيا لضبط سلوك الأفراد .

لقد زواج "ريس Riss" بين مصطلحي الشخصيه والتنشئه الاجتماعيه وبين عمل مدرسه شيكاغو ووضع نظريه في الضبط الاجتماعي فاقت معظم الأعمال التاليه علي الرغم من أن "ريس" استخدم نظرية التحليل النفسي وكتب بالتفصيل عن أهمية الشخص فإنه في نظريته يذهب إلي وجود ثلاثة عناصر تتعلق بالضبط وتفسير الجناح حيث ذهب إلي أن الجناح نتاج لأي او لكل من العناصر التاليه :

- نقص في الضوابط الداخليه السويه التي تنمو أثناء فترة الطفوله .
- إنهيار هذه الضوابط الداخليه .
- تصدع أو تصارع القواعد الاجتماعيه التي تزودنا بها الجماعات الاجتماعيه الهامة مثلا الأسره - المدرسه - جماعة الأصدقاء .

ويري "ريكلسان IceRnas" ان تصور الذات (مفهوم الذات) يوجد داخل الذات ويتشكل في السنوات الأولى المبكره من حياة الإنسان . هذا التصور عن الذات يطرح تصورا جيدا أو سيئا عن الذات ويمارس دوره كمخفف للصرعات إزاء المؤثرات الخارجيه ويركز ريكلس علي أن الأفراد يتعرضون لعوامل طرد وجذب تجاه السلوك المنحرف ويتوقف تأثير العوامل الدافعه الي ارتكاب السلوك المنحرف علي قوة الضبط الداخليه والخارجيه عند الفرد. وبالتالي إذا كان تصوره عن ذاته سيئا . فإن الضوابط الاجتماعيه الخارجيه سوف تمارس تأثيرا ضعيفا علي الفرد عن ذاته جيدا

فإنه سوف يقاوم الضبط الاجتماعي الخارجي الضعيف ويرفض ارتكاب الأفعال الجانحه وبالرغم من أن "ريكلس" ناقش كل من أشكال الضبط الخارجيه والداخليه إلا أنه وبوضوح تام - إعتبر الضبط الداخلي أكثر أهميه من الضبط الخارجي .(Walter.C: 1976, 5-20515)

2- المنظور الصراعى :

يعد مفهوم الضبط الاجتماعي مفهوما هاما أيضا من وجهة النظر الصراعية الماركسية. إذ يعد خاصية متأصله في المجتمع وضرورية لتنظيم الحياة. حيث أن المجتمع أصبح يتسم بالصراع أكثر من التوفيق أو النظام .

وبصفة عامة تشترك نظريات الصراع في مسلمة أساسية هي أن المجتمعات تتميز بالصراع أكثر من الإجماع القيمي. هذه المسلمة تسمح بوجود تنوعات متعددة لنظرية الصراع . هذه التنوعات تمتد علي خط متصل يوجد في طرف منه الاتجاه التعددي الذي يفترض أن المجتمع يتكون من آلاف الجماعات - التي غالبا ماتكون مؤقتة - تتباين في الحجم . وفي حالة صراع من أجل تحقيق المصالح والسيادة وفي الطرف الآخر يوجد الصراع الطبقي ، حيث توجد طبقتان في المجتمع تسعى كل منها إلي السيطرة علي المجتمع .

وفي ضوء ذلك ينظر علماء الصراع إلي إجماع قيمي علي أنه انحراف بمعنى أن الإجماع القيمي مجرد حاله مؤقتة . وأن الصراع هو الحاله الدائمه، بل يذهبون إلي استمرار حاله الإجماع . الأمر الذي سيزرتب عليه وجود مشكلة يجب درستها .

وهناك نموذجان أساسيان للصراع هما :

☒ الصراع الواقعي Realistic Conflict : الذي يعبر عن صراعات تنشأ عن إحباط لمطالب او علاقته معينه داخل الجماعه أو عن عدم قدرة علي تقدير الأهداف او الغايات . وهذا النوع من الصراعات يمثل وسيلة لتحقيق بعض النتائج او

وتسمح بظهور مجتمع لا طبقي في عالم اشتراكي بدون استغلال اقتصادي .

الإتجاهات المعاصرة :

يمكن حصر أبرز الإتجاهات المعاصرة في تناول مفهوم الضبط الاجتماعي في ثلاث اتجاهات بالتحديد هي البنائيه الجديده التي تطرح المعرفه كمصدر جديد للضبط الاجتماعي والنسق الرأسمالي العالمي الجديد الذي يعكس مستوي جديد للضبط الاجتماعي وأخيرا تلك المحاولات التي سعت إلي تكوين نظرية في الضبط الاجتماعي :

• البنائيه الجديده : المعرفه مصدر جديد للضبط الإجماعي :

ترفض النظرية البنائية الجديدة النظرة الكلاسيكية لآليات الضبط وتري أن المعرفة هي مصدر الضبط الاجتماعي وبالتالي تحل آليات التوجيه والإقناع والخطاب محل القهر والقسر في ضبط السلوك ومن أبرز رواد ذلك الإتجاه " ميشل فوكوه Vokoh Meshel " و " انتوني جيدنز Entony Gednez " .

ويذهب " فوكوه Vokoh " إلي أنه من الضروري أن يقوم نسق الضبط الاجتماعي بتحسين القانون وإعادة إنتاجه باستمرار من أجل بقاءه وبالتالي بقاء مصدر هام للضبط الاجتماعي إذ يعمل القانون لمصلحة الدولة التي تسن مواد لصالح المجتمع أو لصالح بعض الجماعات المسيطرة التي تحاول أن تعيد توليد نفسها من خلال استخدام القانون كأداة للسيطرة والسيادة .

• النسق الرأسمالي العالمي الجديد : مستوي جديد للضبط الاجتماعي :

في ظل النمو الهائل للنسق الرأسمالي العالمي الجديد لم تعد النظرة الكلاسيكية لمفهوم الضبط والتي تحصره في مستويات ضبط معينه بدءا من الضبط الذاتي وانتهاء بالمجتمع الأكبر كاملة وذلك نظرا لظهور مستوي جديد من الضبط وهو الضبط العالمي فقد أصبحت العولمة تشكل شكلا جديدا من السيطرة

الأهداف . ومن ثم يمكن أن تحل محله أنماط بديله للتفاعل .

☒ الصراع غير الواقعي Non-realistic Conflict : وهو غاية في ذاته ولا يكون وسيلة لإنجاز أية أهداف .

ويضم المنظور الصراعى إتجاهين أساسيين هما الصراعى المحافظ والإتجاه الصراعى الراديكالى :-

من الصعب أن نحدد تماما ما نطلق من أسماء علي هذه المداخل المختلفه وبصرف النظر عن التباينات . فإن معظم الصور الراديكاليه المعاصره لنظرية الصراع يمكن إقتفاء آثارها في كتابات" كارل ماركس" فقد نظر ماركس إلي الصراع في المجتمع علي أنه نتيجة مباشره لندرة الموارد والظلم التاريخي في توزيع هذه الموارد والقوه حيث ادي هذا الظلم إلي وجود صراع للمصالح بين هؤلاء الذي يمتلكون القوه وبين من لا يمتلكونها وبظهور عصر التصنيع أصبح الصراع محصورا بين طبقتين إقتصاديتين في المجتمع هما طبقة العمال (البروليتاريا) وطبقه رأس المال (البورجوازية المسيطرة) .

وأن المقوله الأساسية في الصراع بين الطبقات تكمن في سيطره نمط الإنتاج الملكيه والسيطره علي الملكيه الخاصه المنتجه) . وعندما تشتغل الطبقة المسيطرة عمل الطبقة العامله يظهر الصراع وحيث أن مركز ووضع الجماعة في المجتمع من وجهة نظر ماركس - يشكل وعيها عن هذا المجتمع فإن الطبقة العامله مدفوعة إلي الاعتقاد بأن البناء الرأسمالي للمجتمع هو في مصلحتها ذلك الاعتقاد الذي وصفه " ماركس " بأنه وعي زائف ولكن عندما يصبح أفراد الطبقة المستغلة (الطبقة العامله) علي وعي بوضعهم الحقيقي وبمصلحتهم فإنهم يبدأون تدريجيا في تجميع قوتهم ويدخلون في صراع علني وصريح ضد الطبقة المسيطرة هذا الصراع - في رأي "ماركس" - سوف يأخذ شكل الثورة التي سوف تزيل الطبقة الحاكمة

والأفراد غير العاملين في المجتمع ، والذين يعانون من الفقر والجوع يشكلون خطرا على سلامة المجتمع ، لذا تشعر الحكومة أن من واجبها تقديم خدمات لهذه الفئة للحفاظ على استقرار المجتمع .

▪ العلم والطب : تلعب العيادات النفسية والاجتماعية في أي مجتمع دورا هاما في المحافظة على الضبط الاجتماعي والنظام في المجتمع . فالمرضى النفسي أو المنحرف أو المجرم يعتبر فردا غير طبيعي أو غير متكيف اجتماعيا ، ويحتاج إلى مساعدة المؤسسات الاجتماعية والطبية الموجودة في المجتمع لمساعدته حتى يكون طبيعيا (سلوى عبد الحميد : ٢٠٠٢ م ، ١٦٥ : ١٦٦)

المؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي :

١- الأسرة :

تعتبر الأسرة هي البوتقة الأولى التي تحيط بالطفل منذ الميلاد. ويقع على عاتقها عامة والآباء بشكل خاص مسؤولية غرس القيم والاتجاهات وأنماط السلوك المقبول أو غير المقبول اجتماعيا للأسرة هي المسئول الأول عن غرس ثقافة المجتمع وقيمه وأخلاقياته في الفرد ، وهي التي تحدد الدين الذي يعتنقه الفرد ، وهي التي تحدد ملامح شخصية الطفل ، وهي التي تحدد سلوكه وكيفية تعامله مع الآخرين . ومن الأسرة يتعلم الفرد ما هو الصواب وما هو الخطأ ، وما هو الحلال والحرام (سلوى عبد الحميد : ٢٠٠٢ م ، ١٦٧).

والأسرة هي الوحدة الوظيفية المكونة من الزوج والزوجة والأبناء والمرتبطة برباط الدم والأهداف المشتركة ، وهي تتأثر بالنظام الاجتماعي الشامل الذي تتفاعل معه في أداء وظيفتها ، لذلك فإن التغيير الاجتماعي الثقافي يؤثر في نمط الحياة الأسرية وفي قدرتهم على أداء وظيفتها (سهيبر محمد : ٢٠٠٣ م ، ٦)

والضبط سواء عن طريق التدخل من الاستغلال الاقتصادي أو بث الفكر الأيديولوجي ليكون المجتمع طيعا للقوة والسيطرة والهيمنة العالمية .

ويسعى النسق الرأسمالي العالمي إلى إخضاع التوابع له وتحاول دول المركز استغلال الدوله في التوابع لتكون أداة للرأسماليه ويبدأ النسق الرأسمالي العالمي الجديد في استخدام ميكانيزمات ضبط جديده لفرض سيطرته وسيادته علي دول المحيط وذلك من خلال فرض الأيديولوجيات وتزييف الوعي وعندما تحاول بعض دول التوابع التحرر من قيود وضوابط المركز فهي تسعى إلي تقوية أجهزة الضبط الاجتماعي الرسمي داخلها وقد تتجاوز دول المراكز عن تلك المقاومة نسبيا وتتراخي في فرض ضوابطها علي التوابع ولكنها تحاول في نفس الوقت أن تثبت دعائمها من خلال ميكانيزمات ضبط أخرى مثل التحكم في نسق العمالة وبث الأفكار الثقافية المدعمة لها وهنا يصبح الإعلام أداة فعالة للنظام الرأسمالي العالمي الجديد (عدلى السمرى : ٢٠٠٣ م : ١٦-٣٩).

• المؤسسات التربوية المسؤولة عن الضبط الاجتماعي :

المؤسسات الرسمية:

▪ الحكومة : لما كانت الحكومة هي مصدر السلطة والنفوذ والقوه في المجتمع لذا فهي تلعب دورا أساسيا في الضبط الاجتماعي الرسمي الذي يقع على كاهل الحكومة مسؤولية حفظ الأمن والإستقرار والسلام في المجتمع ، فالدوله مسؤوله عن حماية أرواح مواطنيها وممتلكاتهم ، ولتحقيق هذا الدور تقوم الحكومة بوضع القوانين والتشريعات التي تنظم علاقه بين الأفراد والمؤسسات ، ومن يخرج عن هذه اللوائح والتشريعات يتعرض للعقاب .

▪ الضمان الاجتماعي : وهو من المؤسسات الهامه المسؤوله عن حفظ الأمن في المجتمع ، ذلك أن وجود أعداد كبيره من المحتاجين

٢- جماعة الرفاق أو الأصدقاء :

تلعب جماعة الأصدقاء دوراً هاماً في حياة الفرد، خاصة في مرحلة الطفولة والشباب . فالطفل يجد نفسه بين أصدقائه، فيحاول تقليدهم في كل شيء حتى يكسب رضائهم واستحسانهم . لذلك نجد أن جماعة الأصدقاء تعتبر مصدراً هاماً من مصادر الضبط الاجتماعي . فهي التي تدفع الفرد إلى اتباع قيم المجتمع الكبير لكسب رضاء أصدقائه إلا أنه في بعض الأحيان تعتبر جماعة الأصدقاء مصدراً من مصادر الانحراف إذا لم يحسن اختيار أصدقائه .

من المناسب أن يكون صلات بين جماعة الرفاق باعتباره وسطاً تربوياً وبين باقي الوسائط التربوية الأخرى وبخاصة الأسرة والمدرسة ، واعتراف الأسرة والمدرسة بالتأثير القوي لجماعة الرفاق يمنع كثيراً مع الإنحرافات التي قد تحدث للفرد (سلوى عبد الحميد : ٢٠٠٢ م، ١٦٧)

٣- المدرسه :

يكتسب الطفل الكثير من القيم السائدة في مجتمعه من خلال المدرسه ، فيساهم النظام التعليمي من خلال الزى المدرسي ، وآداب السلوك في المدرسه ، والمناهج الدراسية ، والنظم واللوائح التي تضعها المدرسه، وأسلوب التعامل بين المدرسين والتلاميذ في خلق نوع من التوافق بين أبناء المجتمع الواحد . فيعرف الطفل ما هو الصواب وما هو الخطأ.

والمدرسه أيضاً تعتبر أداة من أدوات الضبط الاجتماعي ، فمن خلال عملية التربية المدرسية يعرف التلاميذ الأهداف المحددة ثقافياً وترتيبها الهرمي والأساليب المشروعة والمتعارف عليها لتحقيق هذه الأهداف . ومن خلالها أيضاً ، يدركون نظم الإنابة والعقاب المعمول بها في المجتمع ، فيسهل بذلك تفاعلهم وقيامهم بأدوارهم الاجتماعية المتوقعة ، وتفاعلهم بكفاءة مع بيئتهم الاجتماعية والمادية الطبيعية بصورة تمكنهم من الإسهام الفعال في بناء مجتمعهم وتطويره وتقديمه (سميره السيد : ١٩٩٨ م، ٣٧) .

ولا يقتصر دور المدرسة على نقل المعارف وإكساب التلاميذ المهارات التي يحتاجونها فقط ، بل تزودهم بمجموعة من المعايير والقيم التي تكون الأساس الأيديولوجي بالتراث الثقافي ، فيكتسبون الشعور بال (نحن) والولاء لمؤسسات المجتمع والوطن ، ويتم إقناعهم بالمبادئ السياسية والقانونية والدينية التي تركز عليها هذه المؤسسات ، وبذلك تهدف المدرسة إلى ربط الفرد بمجتمعه وإكسابه "الشخصية الوطنية".

فالمدرسه وهي تؤدي دورها في الضبط الاجتماعي، تقوم بذلك من خلال عدة مصادر مترابطة يتكامل أدائها ليصب في تحقيق الهدف التربوي المنوط بها . وتتمثل هذه المصادر في المدرس والناظر والأخصائي والمنهج ، وكذلك العوامل الفيزيائية فيها كالبناء والأدوات الدراسية ووسائل الإيضاح ، ويتوقف نجاح التنشئة على سلامة الأداء وكفاءته في المدرسه .

ويرى معن خليل (٢٠٠٤ م، ١٧١) أن تنشئة التلميذ في المدرسه تأتي بعد تنشئة الأسرة وجماعة النظائر (الرفاق)، وغالبا بعد سن السادسة . ويكون لشخصية المعلم دور بالغ الأثر في تنشئة التلاميذ فهو الذي يتولاهم بالتعليم والإرشاد ويقضى أغلب أوقات اليوم معهم ، فيكون لهم قدوة في كل شيء ، وهم في هذه السن الصغيرة يكونوا كالعجينة التي يسهل تشكيلها . لذلك فعن طريق المحاكاة يتطبعون بشخصية المعلم .

٤- الجهاز القضائي :

تميز النظام القضائي الإسلامي عن مثيله في الأنظمة الاجتماعية الأخرى بأن القاضي لا يحكم بقانون من صنع البشر ، وإنما هو من عند الله عز وجل ، فأى تنازع في حكم يكون مرجعه إلى حكم الله ورسوله ، لتحقيق العدالة الجنائية والحقوقية بين الأفراد ، كما جاء في قوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً "

عباده إلى مراكز إشعاع وتثقيف ديني واجتماعي وتعليمي وصحى تشارك في بناء المجتمع وتساهم في نهضته وتطوره (محمد أحمد : ١٩٩٠ م ، ٤٦ - ٤٧).

٦- المؤسسات الثقافية والإعلامية والترويجية (وسائل الإعلام):

تضم هذه المؤسسات الصحف والإذاعة والتلفزيون والمعارض والمتاحف والمكتبات ودور المسرح والسينما والملاعب وغير ذلك من المؤسسات التي تقوم بأدوار ثقافية أو إعلامية أو ترويجية . وتعتبر وسائل الإعلام من أهم أشكال الإتصال الجماهيري أو الجمعي ، لأنه يمكن من خلالها مخاطبة مصدر لملايين من الناس الذين يهتمون به ، وهذا هو السر الذي بوأ وسائل الإعلام هذه المكانة المرموقة عند البشر، لأنها تعد من أهم وسائل الاتصال الجماهيري التي تؤثر في الجمهور وتنتأثر به أيضا .

ولقد أصبحت وسائل الإعلام تنافس الأسرة والمدرسة في توجيه الأبناء ، والتأثير عليهم ، لأنها تجذبهم ببرامجها الشيقة ، ومغرياتها التي لا تقاوم ، فتكون جيدة ونافعة إذا كان هدفها تزويد الجماهير بالقيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة والمثل العليا المستمدة من كتاب "الله" وسنة نبيه "محمد - صلى الله عليه وسلم -" وفي الإتجاه المعاكس فالإعلام في البلاد العربية يشكل خطرا كبيرا ، حيث يمارس دورا توجيهيا مدمرا - بوعى أو بدون وعى - ويسبب أزمة للشباب نتيجة ما يعرضه لهم من تناقض بين قيم التربية التي تدرس لهم وما يناقضها من قيم تسوق لهم من خلال وسائل الإعلام ، الأمر الذي يوقعه في الصراع مع نفسه (عبد الودود مكروم : ١٩٩٤ م ، ٢٥٣).

ولقد تعددت في هذا العصر وسائل الإعلام والاتصال ، وتشكل كل من الإذاعة والتلفاز والسينما والكتب والصحف والمجلات والإنترنت أهم هذه الوسائل . ومن خصائص هذه الوسائل أنها غير

(سورة النساء : الآية ٥٩) (محمد رأفت : ١٩٩٩ م ، ١٨) .

٥- المؤسسات الدينية:

المقصود بالمؤسسات الدينية : " الأماكن التي يخصصها المجتمع لإقامة الشعائر الدينية (وهي المسجد عند المسلمين ، والكنيسة عند المسيحيين، والمعبد عند أصحاب الديانات الأخرى) " .

والدين : هو مجموعة القيم التي يؤمن بها الفرد والتي تحدد علاقته بالآخرين ، كما تحدد علاقته بالقوى الغيبية المحيطة به . ويعتبر الدين مصدرا هاما من مصادر التشريع والقيم الأخلاقية في المجتمعات . وليس هناك مجتمعا مهما صغر حجمه بدون دين، فالدين ظاهره عامه في كل المجتمعات، فليس هناك دين يدعو إلى القتل أو السرقة . فكل الأديان تدعو إلى حسن التعامل بين الناس . لذا يعتبر الدين مصدرا هاما من مصادر الضبط الإجتماعي في المجتمع .

وقد اضطلع المسجد بدور ريادي عظيم على مر التاريخ ، فكان يمثل دارا للعبادة، ومكانا للتعليم والتثقيف، ومنبرا للتوجيه والإرشاد والإصلاح، ومقرا لاستضافة الوفود، ومركزا لمناقشة القضايا والتشاور حولها ، وقد خصص بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكان يعرف بالصفة لطلاب العلم المتفرغين له ، وكذلك المسجد الحرام، والجامع الأزهر، وجامع الزيتونة في تونس ، والجامع الأموي في دمشق (فتحي على: ١٩٩٩ م، ٢٧).

وبرغم الجهود المبذولة للارتفاع بمستوى المساجد في المجتمع ، إلا أنها في حاجة إلى المزيد من الدعم لمواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع ، والمتمثلة في: انتشار مظاهر سلبية مثل المجون ، والخلاعة ، والإدمان ، واغتراب الشباب ، والتطرف ، واعتناق أفكار الغرب التي تناقض العقيدة الإسلامية كالعلمانية ، والوجودية ، والماسونية ، وعبادة الشياطين . وهذا الدعم يتمثل في الارتقاء بمستوى الدعاة وتأهيلهم التأهيل المناسب ، وتحويل المساجد من دور

٧- **الثقافة** : وهي مجموع ما يتعلم وينقل من عادات وتقاليد وقيم ومعتقدات واتجاهات وأيضاً من نشاط حركي وأفكار وتكنولوجيا ، وتؤثر الثقافة في شخصية الفرد والجماعة عن طريق المواقف الثقافية المتعددة (95, 1993 : M. Shafik). وتلعب الرياضة دوراً مهماً في تدعيم الشعور الوطني بين أبناء البلد الواحد وذلك من خلال الإشتراك في الفرق المحلية التي تمثل بلدهم في الخارج ، ومن خلال تشجيعهم للفرق الرياضية المحلية . وكثيراً ما نجد أبناء البلد يتكاتفون معاً ضد البلاد الأخرى . وقد لاحظ علماء الاجتماع وجود علاقة قوية بين الرياضة والشعور القومي ، وأن كلا منهما يدعم الآخر .

٤- **وسائل الإعلام** : تؤثر وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتلفزيون وفيديو وأطباق واستقبال وسينما وصحف ومجلات وكتب وإعلانات ، بما تنشره وما تقدمه من معلومات وحقائق وأخبار وأفكار وآراء على التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي باعتبارها ناقلة للثقافة ولأنواعها المختلفة (حامد زهران : ١٩٧٣ م ، ٢١١)

٥- **الجهاز الأمني** : لأجهزة الأمن دوراً هاماً وأساسياً في الحفاظ على البناء الاجتماعي للدولة ، لأنها تحافظ على المقومات الأساسية لهذا البناء ، فأجهزة الأمن منوط بها الحفاظ على المعايير السلوكية والأخلاقية المرعية في المجتمع ، ودعم وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي ، فالجهاز الأمني هو الجهة المنوط بها ضبط المنحرفين من جهة ، والإشراف على تنفيذ العقوبات المقررة عليهم من جهة أخرى ، وبدون هذا الجهاز الهام في المجتمع يفقد القانون قيمته كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي (عباس أبو شامة ، محمد البشري : ٢٠٠٥ م ، ١٣٣).

٦- **الجهاز القضائي** : فعلى القاضي المسلم أن يحكم بشريعة الله عز وجل لا يحيد عنها بحيث يكون

شخصية ، كما تعكس الثقافة العامة للمجتمع ، وتمتاز بالتنوع والتخصص ولها جاذبية قوية للمتلقي . وتتبع خطورة وسائل الإعلام من أولئك الذين يتولون أمره ، فإن كانوا ملتزمين دينياً ومن أصحاب العقيدة النقية الذين لا يميلون مع الهوى كانت رسالتهم لجماهيرهم الذين يستمعون إليهم أو يقرءون لهم أو يشاهدونها هي رسالة التربية الإسلامية الصحيحة التي تأخذ بيد أفراد مجتمعنا وتقودهم إلى طريق الخير والرشاد ، وإن كانوا من ذوى الفكر المنحرف الذين يبثون أفكاراً ومذاهب مخالفة لدين أمتهم فإن أثرهم سيكون محطماً ومدمراً حيث يستخدمون تكنولوجيا عصر العولمة في مجال الإعلام عكس الأهداف التي توقعها من أمتهم (محمود خليل أبو دف : ٢٠٠٢ م ، ١٠٥).

دور المؤسسات التربوية المسؤولة عن الضبط الاجتماعي:

١- **الأسرة** : للأسرة مسؤوليه كبرى ودور هام في تقرير النماذج السلوكية التي يبدو عليها الطفل في كبره ، فلا شك أن شخصية الإنسان وفكرته عن هذا العالم وما يتشربه من تقاليد وعادات ومعايير السلوك إنما هي نتاج لما يتلقاه الطفل في أسرته منذ يوم ميلاده (محمد شفيق : ٢٠٠١ م ، ١٨٥ - ٢١١).

٢- **المدرسة** : وهي البيئة الثانية للطفل ، وفيها يقضى جزءاً كبيراً من حياته يتلقى فيها صنوف التربية وألوان من العلم والمعرفة ، فهي عامل جوهري في تكوين شخصية الفرد وتقرير اتجاهاته وسلوكه وعلاقته بالمجتمع الأكبر (40, 1993 : M. Shafik).

٣- **جماعة الرفاق** : لا شك أن شغل وقت الفراغ للصغير في موضوعات مفيدة له ضرورته ويعود بالنفع على النشء وعلى المجتمع الكبير ، كما أن معاونته على اختيار أنسب جماعات الرفاق يجنبه الوقوع في أخطاء الجريمة والانحراف إلى الرزيلة (حامد زهران : ١٩٧٣ م ، ٢١١).

- (٧) حسن الساعاتي: علم الاجتماع القانوني، طبعة
ثالثة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصريه ، ١٩٨٦م .
- (٨) خالد عبد الرحمن السالم: الضبط الإجتماعى فى
الأسره السعوديه من خلال تعاليم الدين الإسلامى
وعلاقته بتماسكها من وجهة نظر طلاب وطالبات
المرحلة الثانويه ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر
، كلية التربية ، الرياض ، ٢٠١٢م .
- (٩) سلوى عبد الحميد الخطيب: نظره فى علم
الإجتماع المعاصر، جامعة الملك سعود، كلية
الآداب، الرياض، السعوديه، مطبعة النيل ،
٢٠٠٢م .
- (١٠) سهير محمد حوالة: مبادئ أساسية فى اجتماعيات
التربية، الطبعة الأولى، دار النشر الدولي للنشر
والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض ،
٢٠٠٣م .
- (١١) عباس أبو شامه، ومحمد البشرى: نظم وإدارة
الشرطه العربيه " منظور أمنى " ، الرياض، مكتبة
الرشد، ٢٠٠٥م .
- (١٢) عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة، تحقيق عبد
السلام الشدادى، الجزء الثانى، الطبعة الخامسة،
الدار البيضاء، بيت الفنون والعلوم والآداب،
٢٠٠٥م .
- (١٣) عبد المجيد سيد أحمد منصور: دور الأسره كأداة
للضبط الإجتماعى فى المجتمع العربى، دار النشر
بالمركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب،
الرياض، ١٩٨٧م .
- (١٤) عبد الودود مكروم : الأحكام القيميه الإسلاميه
لدى الشباب، المدينه المنوره، مكتب إحياء التراث
الإسلامى، ١٩٩٤م .
- (١٥) عدلى السمرى: الثابت والمتغير فى آليات الضبط
الإجتماعى، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة
الأولى، ٢٠٠٣م .
- (١٦) على سعيد شومان: القيم التربويه التى تضمنها
السؤال فى القرآن الكريم، الأردن، جامعة

الكتاب الكريم هو المرجع الأول الذى يجب
الرجوع إليه عند التعرف على أى حكم من
الأحكام ، والسنة هي المرجع الثانى بعد كتاب الله
الكريم ، وعلى هذا كان يسير الخلفاء الراشدون
والقضاة فى عهدهم ، كما كان الولاة يسيرون فى
حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، فإذا لم
يكن فى الكتاب الكريم ، وسنة رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - الحكم الذى يراد للقضية ، فهناك
مجال القياس وغيره من الأدلة الأخرى ، وأخذ
رأى الآخريين بما يتفق والقواعد الشرعية العامة)
محمد رأفت : ١٩٩٩م ، ١٨) .

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

- (١) أمل حسن حرات: فعالية بعض مؤسسات
التربية اللا مدرسية فى تنقيف الطفل المصرى .
دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية، كلية التربية،
جامعة المنصورة، رسالة دكتوراه، ١٩٩٥م .
- (٢) أمال عبد الحميد: الضبط الاجتماعى غير الرسمى
بين النمط المثالى والنمط الواقعى ، بحث ميدانى
فى مجتمع حضرى ، رسالة دكتوراه غير منشوره
، كلية البنات ، جامعة عين شمس، ١٩٩١م .
- (٣) إيهاب محمود عبد المنعم : " الدور التربوي
للعقوبة فى الضبط الاجتماعى ، رؤيه إسلاميه " ،
رسالة ماجستير ، جامعة الدول العربيه ، قسم
البحوث والدراسات التربويه ، القاهرة ، ٢٠١٣م .
- (٤) جباره عطيه : المشكلات الاجتماعيه التربويه
(تشخيص - علاج - وقايه) ، الإسكندريه، دار
المعرفه الجامعيه، ١٩٩٢م .
- (٥) جريدة الجزيرة : محمد شومان، السعوديه ،
العدد: ١٠٣٥٤، الطبعة الأولى، دور الأسرة
العربية فى مجال التنشئة الاجتماعيه فى ظل
العولمة .
- (٦) حامد زهران : علم النفس الإجتماعى، القاهرة
عالم الكتاب، طبعة ثانية، ١٩٧٣م .

- (٢٢) محمد صفوت الأخرس: نموذج إستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٧م.
- (٢٣) محمد شفيق: علم النفس الإجتماعي، أكاديمية مبارك للأمن، طبعة ثالثة، القاهرة، ٢٠٠١م.
- (٢٤) محمود خليل أبو دف: مقدمة في التربية الإسلامية، غزة، مكتبة آفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.
- (٢٥) معن خليل العمر: الضبط الإجتماعي، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٦م.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- 26) Edjer f .borgatta&henry j. meyer: social control and the foundation of society pioneer contribution of E.A Ross to the study of society boston , 1959.
- 27) Fames K, Feibleman: The Institutions of Society , Bradferd& Dichens , London , 1960.
- 28) M . shafik: juvenile delinquency with Asocial Analytical Fieldwork study ,Manchester , 1991.
- 29) Walter.C: Reckless and Simon Dinitz , 1976

- اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٩٣٩م.
- (١٧) فتحى على يونس وآخرون: التربية الدينية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، القاهرة، عالم الكتاب، ١٩٩٩م.
- (١٨) ماجده على صالح ربيع: (الدور السياسي للأزهر من عام ١٩٥٢م إلى ١٩٨١م) رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠م.
- (١٩) محمد أحمد بيومي، محمد محمود مهدي: دراسات في التشريعات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.
- (٢٠) محمد أحمد سحلول: الإسلام في المجال التطبيقي، الكتاب رقم ٦٥ من سلسلة إسلاميات، الجزء الأول، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة، ١٩٩٠م.
- (٢١) محمد رأفت عثمان: النظام القضائي في الفقه الإسلامي، طبعة ثانية، القاهرة، دار البيان، ١٩٩٤م.